الفصل السابع

أشكال الدول

مقدمة

ينبغي علينا أن نعرف الدولة قبل التعرض إلى أشكالها وهي حسب كاريدي ملبوغ :»الدولة مجموعة من الأفراد تقطن رقعة جغرافية معينة و تخضع لتنظيم يعتمد على سلطة التكراه والقصر « أو هي مجموعـة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين و تسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة و لكـن هنا مسألتان مختلفتان من جهة النظر القانونيـة أشكال الدولة الحكومات و أشكال الدولة و أشـكال الحكومـات هو خاص بأساليب ممارسة السلطة كتعين الحـكام و أساليب إسناد السلطة إليهم.

أما أشكال الدولة هو طبيعة البنية الداخلية للسلطة السياسية فيها.

- فما هي تقسيمات البنية الداخلية للدولة ؟

وقـد ركز الفقه القانوني في دراسته لأنـواع الدولة على ما تتمتع الدول حيث قسمها إلى دولة كاملة السيـادة و دولة ناقصة السيادة بذلك فقه القانون الدستـوري و النظم السياسية قسم الدولة من حيـث شكلهـا إلى دولة بسيطـة و موحدة و دولة اتحاديـة وفيما يلي سنعرض لدراسة شكلين ساو نوعـين معروفين للدولـة البسيطة و المركبة وقـد قسمنا البحث إلى مبحثين ،المبحـث الأول الدولة البسيطة والمبحث الثاني الدولة المركبة.

المبحث الاول : الدولة البسيطة

المطلب الاول : تعريف الدولة البسيطة

الدولة البسيطة هي التي تمثل الشكل البسيط في تركيبها الدستوري علة غرار عكس الدولة المركبة و البسيطة هي التي تنفرد بإدارة شؤونها الداخلية و الخارجية و لها دستور و سلطة قضائية و سلطة تنفيذية واحدة و علم واحد.

مثال : فرنسا ،ايطاليا و كل الدول العربية ما عدا الإمارات العربية المتحدة فدستورها يبين ذلك و يطبق على كافة أنحاء الإقليم.

و تتجسد وحدة الدولة في أركانه التالية :

- من حيث السلطة :

-الوظائف العامة في الدولة تتولها سلطات واحدة و هي ثلاث و ينظمها دستور :

- الوظيفة التشريعية ووضع القوانين و تتولاها سلطة تشريعية واحدة.

- الوظيفة التنفيذية ووضع القوانين و يخضع لها جميع الأفراد في الدولة.

- الوظيفة القضائية ووضع القوانين و يلجأ إليها الأفراد للفصل في المنازعات في إطار الدولة الواحدة.

- من حيث الجماعة :

-يعتبر أفرادها وحدة واحدة يخضعون لنفس القوانين الواحدة الافيما يخص المسألة الإدارية و لايؤثر في اتساع رقعتها الجغرافية أو تكون من عدة أقاليم.

المطلب الثانى : خصائص الدولة الموحدة

١ مخاطب فيها الجماعة متجانسة على بالرغم من اختلاف العادات و التقاليد بين أفراد الجماعة.

٢ وحدة السلطة الثلاث في الدولة : كتوحيد الاجتهاد القضائي و أخيرا إن السلطة الحاكمة لاتقبل التجزئة.

٣ يمكن العمل بمبدأ الاستثناء من القاعدة العامة ،عند اختلاف الظروف السكانية و المكانية داخل الإقليم الواحد كاندماج الحديث للإقليم الدولة يحتاج إلى فترة معينة للتأقلم هذا فيما يخص مواصفات الدواة البسيطة و هذه الخيرة تكون ملكية كالمغرب و الأردن و السعودية أو جمهورية مثل الجزائر و تونس و ليبيا.

- المركزية الإدارية :ايجابيات تتلخص في تحقيق الوحدة الوطنية و توفيره للنفقات.

- السلبيات : عجم التعرف علة حقيقة المشاكل في إقليم الدولة ،التركيز الشديد للسلطة.

كيفية ممارسة الوظيفة الإدارية داخل النظام الإداري المركزي أما يكون على أسلوب التركيز الإداري أو على أسلوب عدم التركيز الإداري.

- التركيز الإداري : هو جمع جميع السلطات البث والتقرير في يد الرئيس الإداري.

أما عدم التركيز الإداري :

هو تفويض بعض السلطات الرئيسية للمرؤوسين أو الموظفين الكبار ،و يصبح الرئيس صاحب الإشراف و التوجيه و التخطيط داخل إدارته ونظم هذا الأسلوب لتحقيق النظام الإداري المركزي(المرفقي)و(ألمصلحي).

المطلب الثالث : اللامركزية الإدارية في الدولة البسيطة (الموحدة):

يمكن للدولة البسيطة أن تعمل بالمركزية الإدارية و اللامركزية الإدارية. فالمركزية الإدارية :

يقصد بها أن تكون السلطة مركزة في العاصمة (قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على ممثلي الحكومة و هم الوزراء و يعرفها البعض "بأنها التنظيم الإداري الذي تقوم به السلطة العامة الإدارية التنفيذية بتسيير جميع الشؤون الإدارية المتعلقة بالمرافق إما مباشرة أو بالواسطة".

اللامركزية الإدارية :

تعنـي توزيـع الوظيفة الإداريـة بين الحكومـة المركزية و بين الحكومـة هيئات أخـرى لها قدر من الاستقلال ولكن تحت رقابة الحكومة المركزية.

صور اللامركزية الإدارية:

-/١اللامركزيـة الإقليمية:هي عندما يمنح المشروع جزء من إقليم الدولة الشخصية المعنوية مثل المجالس البلدية - المجالس القروية و لكن يبقى تحت رقابة ووصاية السلطة المركزية.

-/٢اللامركزيـة المرفقية المصلحية: يمنح مرفق عام أو قومي أو محلي الشخصي المعنوي يمارس نشـاط معين بقـدر من الاستقلال تحت إشـراف السلطة المركزية مثل المؤسسـات العامة المختلفة ،الجامعات والمؤسسات.

-من خلال ما سبق يتبين لنا المركزية و اللامركزية الإدارية لا تتعلقان بنظام الحكم في الدولة ولا لا في شكلها و لكن تتعلقان بكيفية ممارسة الوظيفة الإدارية.

المبحث الثانى : الدولة المركبة

هي الدولة التي تتكون من دولتين أو أكثر أي هي مجموعة من الدول المترابطة أو المتحدة فيما بينها ضمن أشكال متعددة تمثل الاتحاد الشعبي الفعلي و ألتعاهدي أو الفدرالي ثم الدولة الاتحادية الفدرالية ،و الدولة الفدرالية هي أهم أشكال الدولة المركبة بأتم معنى الكلمة في الوقت الراهن سواء من حيث الشيوع و الرواج و أيضا شكل الدولة المركبة يصدق بصفة خاصة على الدولة الفدرالية و الاتحادية.

الاتحادات القديمة

الفرع الأول : الاتحاد الشخصي :

هـو صفـق صور الاتحاد بـين الدول و هذا النوع يـراه أغلبية الفقهـاء انه وليد الصدفـة لأنه ناتج لأسباب و دوافع طرفية مرحلية للدولة بزوالها يزول هذا الاتحاد و يتكون هذا الاتحاد إما :

-/ ١الاتحـاد لشخص حاكم (ملك إمبراطـور - أو رئيسا لجمهورية.) نتيجـة اجتماع حق وراثة عرش دولتين في يد الأسرة الملكية.

-/٢أو نتيجـة زواج بـين عرشـين ملكـين (x) انجلـترا + هانوفـر (١٧١٤-١٨١٦) ، لكسمبورغ + هولندا.

-/٣أو يتحقق على اثر اتفاقية دولية.

-/٤عن طريق الانتخابات لشخص واحد رئيسا للجمهورية.

-و تبقـى كل دولـة مستقلـة متميزة عن الـدول الأخرى الداخلـة في الاتحاد من حيـث الشخصية القانونية أو السيادة الداخلية و الخارجية و حتى قوانينه.

و يبقى مواطنين كل دولة أجانب بالنسبة للدولة الأخرى.

-تعـد الحـرب بين دول الاتحـاد الشخصي حرب دولية بالرغـم من أن الرئيس واحـد لكل دولة و بالتالي أي علاقة تقوم بين هذه الدول تحكمها قواعد القانون الدولي.

-لايلزم في الاتحاد الشخصي تشابه نظم الحكم للدول المكونة له (ملكي دستوري ملكيا مطلقا).

الفرع الثاني : الاتحاد الحقيقي :

يقوم هذا الاتحاد بين دولتين أو أكثر وتخضع جميع الدول التابعة للاتحاد لرئيس واحد و تندمج في شخصيتين لدولة واحدة تمارس الشؤون الخارجية و التمثيل الدبلوماسي باسم الاتحاد.

و تبقى كل دولة محتفظة بدستورها و قوانينها و أنظمتها الداخلية.

و تجد الاتحاد الحقيقي يختلف مع الاتحاد الشخصي من حيث أن الدولة الداخلة فيه تفقد شخصيتها الدولية وكل اختصاصاتها الخارجية وينتج عنه:

--/١توحيد السياسة الخارجية و التمثيل الدبلوماسي والقنصلي.

--/٢تعتبر الحرب التي تقوم بين دول الاتحاد أهلية لا دولية.

مثال على دول الاتحاد الحقيقي أو الفعلي :

- السويد - النرويج ١٨١٥الى ١٩٠٥.

- النمسا - المجر ١٨٦٧الى ١٩١٨.

- الدنمارك -اسلندا ١٩١٨الى ١٩١٤.

الاتحاد الاستقلالي الكنفدرالي.

ينشأ من اتفاق بين دولتين أو أكثر في معاهدة دولية في تكوين هذا الاتحاد أو الانضمام إليه و تحتفظ كل دولة باستقلالها الخارجي و سيادتها الداخلية.

المعاهدة أو الاتفاقية هي أساس نشأة الاتحاد الاستقلالي و يبين الأهداف المشتركة للدول مثل ضمان استقلال كل دولة و الدفاع عن أمنها الخارجي و العمل على تحقيق مصالح اقتصادية متبادلة و هذا تشرف عليه الهيئة سواء كانت جمعية أو مؤتمر أو مجلس يتكون على أساس المساواة بين الدول الأعضاء بغض النظر عن قوتها أو مساهمتها أو عدد سكانها ولا تغير الهيئة فرق دول الأعضاء و لكن تبقى مجرد مؤتمر سياسي و القرارات التي تصدرها بإجماع الدول في الغالبية.

و تبين كل دولة محتفظة و متمتعة بسيادتها الداخلية كاملة و شخصيتها الدولية لها الحق في التمثيل السياسي مع الغير و عقد المعاهدات بشرط أن لا تتعارض مصالح و أهداف الاتحاد التي تقيمها إحدى دول الاتحاد ضد الدولة الأجنبية.

الحـروب التـي تكون بين دولة أجنبيـة الا في نطاق ما تم الاتفاق عليه الحـرب التي تكون بين الدول الاتحادية تكون حرب دولية لا أهلية.

رعايا كل دولة من الاتحاد ،يظلون محتفظين بجنسيتهم الخاصة لان العلاقة مجرد ارتباط تعاهدي و حسـب رأي الفقـه أن حق انفصـال للدول تقرره حسب ما تراه مناسبـا و متماشيا مع مصالحها الوطنية. مثال على الاتحاد الاستقلالي :

- الاتحاد السويسري :بين المقاطعات السويسرية عام ١٨١٥ الى غاية ١٨٤٨ و بعدها أخذت بالاتحاد المركزي للاتحاد العربي (جامعة الدول العربية).

الفرع الثاني :الاتحاد المركزي الفدرالي(état fédéral).

إذا كانت اغلب الاتحادات السابقة قد نشأت بمقتضى معاهدة دولية ووصفت بأنها اتحادات قانون دولي فان الاتحاد المركزي ينشأ و يخضع للقانون الدستوري فهو اتحاد قانون دستوري.

وهـو ليـس اتفاق بين الـدول ولكن هـو في الواقع دولة مركبة تتكـون من عـدة دول أو عدة دويلات اتخذت معا ، و ينشأ الاتحاد المركزي بعدة طرق :

- الطريقـة ١: أمـا تجمع رضائي أو جبري لـدول كانت مستقلة ،فاتحدت فيمـا بينها و انتهت عن اتحادها دولة اتحادية كما في الولايات المتحدة الأمريكية و سويسرا.

- الطريقة ٢: أو ينشأ نتيجة تقسيم مقصود لأجزاء متعددة من دولة سابقة كانت بسيطة وموحدة كما في الاتحاد السوفيتي سابقا و روسيا حاليا.

ودول هـذا الاتحاد تفقـد سيادتها في المجال الخارجـي و تنصهر في شخصية دوليـة واحدة فإنها تحتفـظ بجزء كبير من المجـال الداخلي فيكون لكل ولاية دستورها وقوانينهـا الخاصة و سلطاتها التشريعيـة و التنفيذية و القضائية الخاصة بها ، ويبقى لدولة الاتحاد المركزي دستورها الاتحادي و سلطاتهـا التشريعية والتنفيذية والقضائيـة أما الشؤون الخارجية فيتولاها الاتحاد وبالتالي هذه الأخيرة يعتبرها القانون الدولي شخصية دولية إما الدول (الولايات) لايكون لها ذلك.

مظاهر الاتحاد من الناحية الخارجية و الداخلية :

- من الناحية الخارجية :

تتقـرر الشخصية للدولة الاتحادية فقـط بخلاف الولايات الأعضاء فيها التي لايكون لها شخصية دولية و يترتب على ذلك :

- / ١تتـولى الدولـة الاتحادية إعـلان الحرب و عقد الصلـح و إبرام المعاهـدات و الإشراف على القوات المسلحة للاتحاد.

-/ ٢للدولة الاتحادية وحدها الحق التمثيل السياسي و الدبلوماسي و الانضمام للمنظمات الدولية. أما التعاهدات التي سبقت و ارتبطت بها بعض الدول التي انضمت للاتحاد المركزي فإنها تنقضي ذلك كنتيجة لانقضاء الشخصين الدولية للدول الأعضاء في هذا الاتحاد.

- من الناحية الداخلية :

تتكـون دول الاتحاد المركزي من عدد من الدويلات و هذه الأخيرة تتنازل عن جزء سيادتها للدولة الاتحاديـة و لهـا حكومة يطلـق عليها الحكومة الاتحادية و لهـا سلطاتها التنفيذيـة و التشريعية و القضائيـة و تحتفـظ الدويلات الأعضـاء في الاتحاد بحكومتها المحلية و يجـب أن يحترم و لايجوز مخالفته و نجد الولايات يتفتح ببعض مظاهر السيادة الداخلية فيكون لكل واحدة سلطة تشريعية ،تنفيذية و قضائية.و يلزم جميع الأفراد في الولايات بما يملك الدستور و ماتشنه السلطة التشريعية و مـا تقـوده السلطة التنفيذية و الأحـكام القضائية الصادرة عن السلطـة القضائية و على رأسها المحكمة العليا.

- هـذا و بالرغم ما تتمنى به الولايات مـن الاستقلال الداخلي كما ذكرنا سابقا فان ما ذهب إليه أغلبية الفقهاء لايمكن وصفها بالدول أو الاعتراف لها بهذه الصفة.

- ليس لأنه ينقصها السيادة الخارجية ولكن لان الدولة الاتحادية تمارس جزء كبير من مظاهرها.

مركزية الإدارة و اللامركزية السياسية:

إذا كانت اللامركزية الإدارية تعني في مجملها توزيع الوظائف الإدارية بين السلطة المركزية الموجودة في العاصمة والهيئات الأخرى المحلية أو المرفقية فان مفهوم التوزيع يبقى في دائرة مباشرو الوظيفة الإدارية ، فهو نظام إداري لا يتعلق بنظام الحكم السياسي أو شكل الدولة ، فكما يمكن إعماله في الدولة الاتحادية يمكن إعماله في الدولة البسيطة الموحدة.

أما اللامركزية السياسية ، فهي عبارة عن نظام سياسي يتعلق بكيفية ممارسة السلطة في الدولة ،يهدف إلى توزيع الوظيفة السياسية بين الدولة الاتحادية من ناحية الولايات من ناحية أخرى.

وعلى هذا فان هذا التوزيع السياسي يفترض ازدواجية السلطات في الاتحاد المركزي و لايتحقق هذا الازدواج الا في الاتحاد المركزي ، ويعمل باللامركزية الإدارية في الدولة البسيطة كأسلوب إداري ينظمه قانون إداري و يتم معالجته ضمن موضوعات الأنظمة السياسية و القانون الدستوري.

هامش التمييز بين المركزي الفدرالي فقد جاء ذلك واضحا في ميثاق الجامعة العربية عندما أعطي لكل دولة في الجامعة حق الانسحاب من حق هذا الاتحاد (المادة ١٨).

التميز بين الاتحاد المركزي الفدرالي والاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي:

الاتحاد المركزي يتكون من عدد من الولايات لكل منها قدر من السيادة الداخلية و تشاركها فيها الدولة الاتحادية عكس السيادة الخارجية الكونفدرالي هي من اختصاص الدولة الاتحادية وحدها دون الولايات.

/١أما الاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي ألتعاهدي : فهو على شكل معاهدة بين عدة من دول و تبقى كل دولة محتفظة بكامل شخصيتها الدولية و سيادتها الداخلية.

/٢يستمد الاتحاد الاستقلالي أو الكونفدرالي وجوده من المعاهدة التي تتم بين الدول الأعضاء في حين ينشأ الاتحاد المركزي من خلال عمل قانون داخلي و هو الدستور الاتحادي.

/٣الانفصال حق مقرر لكل دولة داخلة في الاتحاد الاستقلالي وهو مرفوض في الاتحاد المركزي.

-تتولى اختصاصات الاتحاد: الاستقلال و تعين أهدافه هيئة مشتركة تسمى جمعية أو مؤتمر أو مجلس الاتحاد.

-يتمتع أفراد الشعب في الاتحاد المركزي بعينة واحدة ،أما الاستقلالي حسب الخاصة يدولهم في أجانب في الدول الأعضاء الأخرى الحرب.

مزايا نظام الاتحاد المركزي الفدرالي :

- قادر على توحيد دول ذات نظم متقادرة و متعاينة في دولة واحدة و يصفه البعض بأنه يمكن تطبيقه على قارة بأسرها مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

- يعمل على التوفيق بيت مزايا الدولة الموحدة و في نفس الوقت يمنح الاستقلال الذاتي للولايات.

- يعتبر هذا النظام حقلا واسعا للتجارب في الأنظمة السياسية حيث القوانين والنظم التي ثبت نجاحها في إحدى الولايات يمكن تطبيقها و الاستفادة منها في الولايات الأخرى.

عيوب نظام الاتحاد المركزي الفدرالي :

- /١قد السلطات العامة و ازدواجها يؤدي إلى نفقات مالية كبيرة التي يتحملها المواطنون على شكل ضرائب.

- /٢يؤدي إلى تقنين الوحدة الوطنية و هذا عندما تكون الولايات قوية على حساب السلطات الأولوية الاتحادية.

- /٣يقدر السلطات و اختلاف التشريعات يؤدي إلى منازعات و مشاكل تفوق تنظيم مرافق الولايات.

-رغم الانتقادات فقد أصبح الاتحاد المركزي الوسيلة الناجحة التي تصبوا إليها شعوب و إتباعها.

تم بحمد الله